# عقد مضاربة

حرر هذا العقد في مدينة الرياض

بتاريخ 29/11/1447 هـ الموافق ٢٠٢٥/١١/٢٩ م

## أطراف العقد

### الطرف الأول )رب المال(

الاسم: youssef

رقم الهوية الوطنية: 3030109020

العنوان: address

*ويشار إليه في هذا العقد ب "رب المال"*

### الطرف الثاني )المضاربان(

المضارب الأول:

الاسم: ربيش سالم ناصر الهمامي

رقم الهوية الوطنية: 1116369545

العنوان: المملكة العربية السعودية - شرورة

المضارب الثاني:

الاسم: مبارك سالم

ناصر الهمامي

رقم الهوية الوطنية: 1116369511

العنوان: المملكة العربية السعودية - شرورة

*ويشار إليهما مجتمعين في هذا العقد ب "المضارب"*

## تمهيد

لما كان رب المال يمتلك مبلغاً نقدياً ويرغب في استثماره، وكان المضارب يمتلك الخبرة والدراية في مجال التسويق والبيع، فقد اتفق الأطراف بكامل أهليتهم المعتبرة شرعًا ونظامًا على إبرام عقد المضاربة هذا وفقًا للشروط والبنود التالية، المستندة إلى أحكام الأنظمة السعودية.

## بنود العقد

### البند الأول: موضوع العقد

يقدم رب المال للمضارب مبلغاً من المال كمضاربة، ليقوم المضارب باستثماره في أنشطة التسويق الرقمي، والبيع، وشراء المستلزمات اللازمة للمشروع، على أن يكون الربح الناتج مشتركاً بين الطرفين وفقًا للنسب المتفق عليها في هذا العقد.

### البند الثاني: رأس المال

1. رأس مال المضاربة هو مبلغ وقدره ١٥,٠٠٠ ريال سعودي ( خمسة عشر ألف ) فقط لا غير.

2. يُقر رب المال بأنه قد سلّم رأس المال كاملاً للمضارب عند توقيع هذا العقد، ويُقر المضارب باستلامه للمبلغ، ويعتبر توقيع الطرفين على هذا العقد بمثابة إيصال استلام.

## البند الثالث: طبيعة العمل

1. تُعتبر هذه المضاربة مضاربة مقيدة، حيث يقتصر عمل المضارب على الأنشطة المذكورة في البند الأول من هذا العقد.

2. يلتزم المضارب ببذل عناية الشخص المعتاد في إدارة أموال المضاربة والمحافظة عليها.

3. يُقر المضارب بأنه يعمل بشكل مشترك ومتضامن في إدارة هذه المضاربة، ويكونان مسؤولين بالتضامن تجاه رب المال عن أي التزامات تنشأ عن تعدٍ أو تقصير أو مخالفة لشروط العقد.

## البند الرابع: مدة العقد

مدة هذا العقد سنتان ميلاديتان كاملتان، تبدأ من تاريخ توقيعه. لا يتم تجديد العقد تلقائياً، ويتطلب تجديده اتفاقاً كتابياً جديداً بين الأطراف.

## البند الخامس: قسمة الأرباح

1. يتم توزيع صافي الأرباح الناتجة عن المضاربة )وهو ما زاد على رأس المال بعد خصم المصاريف التشغيلية( وفقاً للنسب التالية:

- 75% خمسة وسبعون بالمائة لرب المال.
- 25% خمسة وعشرون بالمائة للمضارب، وتُقسم هذه النسبة بين الشريكين المضاربين بالتساوي )12.5% لكل منهما(.

2. يتم تقييم أصول المشروع وتحديد الأرباح بشكل دوري )ربع سنوي/نصف سنوي/ سنوي( بناءً على تقارير مالية يقدمها المضارب.

## البند السادس: الخسارة

1. في حال حدوث خسارة مالية، يتحملها رب المال وحده وتُخصم من رأس مال المضاربة، ولا يتحمل المضارب منها شيئاً، وإنما يخسر جهده وعمله.

2. استثناءً مما ورد أعلاه، يضمن المضارب رأس المال ويتحمل الخسارة إذا ثبت أنها نشأت بسبب تعديه )مثل مخالفة شروط العقد( أو تقصيره )مثل الإهمال الجسيم في إدارة العمل(.

## البند السابع: نفقات المضاربة

للمضارب أن يخصم من رأس مال المضاربة النفقات التشغيلية المعتادة والضرورية لسير العمل، مثل تكاليف التسويق، وشراء البضائع، وأي مصاريف أخرى يتطلبها المشروع، على أن يتم توثيق جميع هذه النفقات بفواتير رسمية.

## البند الثامن: إنهاء العقد

1. **حق الإنهاء:** بما أن عقد المضاربة من العقود الجائزة )غير اللازمة(، يحق لأي من الطرفين )رب المال أو المضارب( إنهاء هذا العقد بإرادته المنفردة.

2. **الإشعار المسبق:** يلتزم الطرف الذي يرغب في الإنهاء بإخطار الطرف الآخر كتابياً قبل موعد الإنهاء بمدة لا تقل عن ثلاثة )3( أشهر، وذلك لمنع الضرر وإتاحة الوقت الكافي للتصفية.

3. **أسباب قد تستدعي الإنهاء:** قد يلجأ أحد الأطراف لممارسة حقه في الإنهاء عند تحقق أسباب مثل:

- تغيرات جوهرية في الظروف التشغيلية أو المالية تعيق استمرار المشروع.
- عدم تحقيق العوائد المستهدفة وفق الخطة التشغيلية المتفق عليها.
- صدور تدخلات من رب المال تؤثر سلباً على استقلالية إدارة المضارب للمشروع.

4. **تسوية المستحقات:** عند الإنهاء، يتعهد الطرفان بتصفية وتسوية كافة الالتزامات المالية القائمة بينهما قبل إنهاء العلاقة التعاقدية بشكل كامل.

5. **عدم المطالبة بالتعويض:** لا يحق لأي طرف مطالبة الطرف الآخر بأي تعويضات عن الإنهاء ذاته، شريطة الالتزام بفترة الإشعار المسبق وإتمام عملية التصفية وتسوية المستحقات وفقاً للعقد.

## البند التاسع: القوة القاهرة

لا يُحمّل أي من الأطراف المسؤولية عن أي تأخير أو عدم تنفيذ لالتزاماته نتيجة لظروف قوة قاهرة. ويلتزم الأطراف بالتعاون لمواجهة آثار هذه الظروف بأفضل الطرق الممكنة.

## البند العاشر: شروط خاصة

1. **حظر السحب:** يلتزم رب المال بعدم سحب أي جزء من رأس المال قبل انقضاء 15 شهراً )خمسة عشر شهراً( من تاريخ بدء تشغيل المشروع، وذلك لضمان استقرار السيولة النقدية وتحقيق أهداف الخطة التشغيلية.

2. **الزكاة:** يفوض رب المال المضارب بإخراج الزكاة المستحقة على رأس المال وأرباحه، على أن يقدم المضارب لرب المال ما يثبت إخراجها ومقدارها بشكل دوري.

3. للمضارب أن يخصم من رأس مال المضاربة النفقات التشغيلية المعتادة والضرورية لسير العمل، مع توثيقها بفواتير رسمية.

4. بالاتفاق بين الطرفين، يجوز تخصيص نسبة من الأرباح المحققة لادخارها أو إعادة استثمارها بضمها إلى رأس المال، بهدف تعزيز استقرار المشروع المالي. يتم ذلك وفقاً لخطة مالية مدروسة يوافق عليها الطرفان، مع إمكانية مراجعتها وتعديلها بالاتفاق المشترك.

## البند الحادي عشر: حل النزاعات

في حال نشوء أي نزاع حول تفسير أو تنفيذ هذا العقد، يسعى الأطراف إلى حله ودياً. فإذا تعذر الحل الودي خلال ثلاثين يوماً، يكون الاختصاص القضائي للمحكمة

المختصة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

## البند الثاني عشر: القانون الحاكم

يخضع هذا العقد في تفسيره وتنفيذه وكافة جوانبه للأنظمة والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

## البند الثالث عشر: أحكام عامة

1. يعتبر التمهيد )الديباجة( جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

2. لا يعتد بأي تعديل أو إضافة على هذا العقد ما لم يكن مكتوباً وموقعاً عليه من جميع الأطراف.

3. حُرر هذا العقد من ثلاث نسخ، بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها.

---

## وعلى ما ذكر أعلاه، تم التوقيع

### الطرف الأول )رب المال(

الاسم: youssef

التوقيع:

_____

التاريخ:

_____

### الطرف الثاني )المضارب(

الاسم )1(: ربيش سالم ناصر الهمامي

التوقيع:

_____

التاريخ:

_____

### الطرف الثاني )المضارب(

الاسم )2(: مبارك س ناصر الهمامي

التوقيع:

_____

التاريخ:

_____